

توسيط المراجعة الإدارية في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي: الدور المعدّل للرقابة الإدارية

Mediating Adminstrative Review in the Relationship Between Accounting Disclosure & Foreign Investment Attracting: The Modifying Role of Adminisrative Control

د. محمود عبد المعطي هاشم عبد الحميد، أستاذ إدارة الأعمال المشارك، جامعة أفريقيا الفرنسية العربية، مالي،

mahmoudmag81@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/03/27

تاريخ القبول: 2026/03/14

تاريخ الاستلام: 2026/02/11

ملخص:

هدفت الدراسة لبيان الدور الوسيط للمراجعة الإدارية في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن الدور المعدّل للرقابة الإدارية في وزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الصناعة بالولاية الشمالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة طُبقت على عينة مكونة من (209) فرداً من العاملين في وزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي بتأثير مباشر (0.566)، وتوسط المراجعة الإدارية جزئياً هذه العلاقة بتأثير غير مباشر (0.073)، وتُعَدّ الرقابة الإدارية هذه العلاقة بقيمة تغير في معامل التحديد (0.013)، وأوصت الدراسة بضرورة توعية المبحوثين بأهمية الرقابة والمراجعة الإدارية.

كلمات مفتاحية: مراجعة إدارية، إفصاح محاسبي، استثمار أجنبي، رقابة إدارية.

تصنيفات JEL : G29، G32، H43

Abstract:

The study aimed to investigate the mediating role of administrative review in the relationship between accounting disclosure & foreign investment attracting. In addition to the modifying role of administrative control at Ministry of Finance & Investment in The Northern State. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire conducted to a sample of (209) respondents. The study reached up to a significant impact of accounting disclosure on foreign investment attracting

with a direct effect of (0.566), administrative review partial mediating this relationship with an indirect effect of (0.073), and administrative control modifying this relationship with a change in the determination coefficient of (0.013). The study recommended there is a need to increase respondents awareness in the importance of control- review administrative.

Jel Classification Codes: G29, G32, H43.

1. مقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي مهماً في اقتصاديات الدول، فهو يسهم في زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل جديدة، كما أنه يدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على زيادة الإنتاج، ودعم الميزان التجاري، وميزان المدفوعات (شتات، 2014: ص41)، وأورد (حمزة، 2007، ص119) لقد فرضت التغيرات الدولية المتسارعة في مجالي المحاسبة والمراجعة ضرورة قيام المنشآت العامة والخاصة بالإفصاح عن نتائج خططها الاستثمارية بشفافية عالية ضمن القوائم المالية والتقارير المحاسبية، وذلك كمدخل لجذب الاستثمار الأجنبي، لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الدور الوسيط للمراجعة الإدارية في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن الدور المعدّل للرقابة الإدارية في وزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية.

مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة الدراسة في أن مستوى المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية المنشورة يعاني من ضعف أدى إلى خلل في جذب الاستثمار الأجنبي، ولعل ذلك يرجع إلى وجود ضعف في تطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كأسس علمية بوزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية، ومما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال المحوري: هل هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي في ظل توسيط المراجعة الإدارية وتعديل الرقابة الإدارية؟

فرضيات الدراسة: تمثلت في الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي.
2. تتوسط المراجعة الإدارية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي.
3. تُعدّل الرقابة الإدارية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان الدور الوسيط للمراجعة الإدارية في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن الدور المعدّل للرقابة الإدارية في وزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل بيانات الدراسة الميدانية إحصائياً باستخدام برنامجي التحليل الإحصائي (SPSS) و (AMOS) للوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول كما استخدمت الدراسة الكتب والرسائل الجامعية كمصادر ثانوية، إضافة للاستبيان والمقابلة الشخصية كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات في مجال متغيرات الدراسة خلال الفترة من 2026/01/10 حتى 2026/02/10.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (خليفة، 2025) أثر المراجعة الإدارية في الأداء الحكومي، وتوصلت إلى ارتفاع مستوى أهمية المراجعة الإدارية وإثبات أثر المراجعة الإدارية في تحسين الأداء (الإداري والمالي) الحكومي. اختبرت دراسة (علي وعبد الحميد، 2024) تعديل الرقابة الإدارية لعلاقة نظم العمل عالية الأداء بمواجهة تحديات المنافسة، وتوصلت إلى ارتفاع مستوى الرقابة الإدارية، وإثبات دورها المعدّل في تلك العلاقة. هدفت دراسة (موسى، 2023) إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت إلى ارتفاع مستوى تطبيق الإفصاح المحاسبي، وإثبات أثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. اختبرت دراسة (موسى وآخرون، 2023) تعديل الرقابة الإدارية لعلاقة الأداء العالي للموارد البشرية بالأهداف الاستراتيجية، وتوصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإدارية في تعديل وتحسين أثر الأداء العالي للموارد البشرية ببعديه: (التدريب العميق، التعويضات) في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. هدفت دراسة (عرعراوي، 2023) إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية، وتوصلت إلى يساعد الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

سعت دراسة (عثمان، 2021) إلى بيان أثر المراجعة الإدارية في تقويم الأداء المالي والإداري في المصارف السودانية، وتوصلت إلى إثبات أثر المراجعة الإدارية في تقويم الأداء المالي والإداري للمصارف السودانية. تناولت دراسة (عبده، 2020) دور الإفصاح المحاسبي في الاستثمارات الخارجية، وتوصلت إلى ارتفاع مستوى جذب الاستثمارات الخارجية، ووجود دور للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية. ناقشت دراسة (Jauch, et al, 2020) دور الرقابة الإدارية في الأداء المؤسسي بشركات قطاع التأمين في استراليا وخلصت إلى أنه يوجد دور دال إحصائياً للرقابة الإدارية في تحسين الأداء المؤسسي. اختبرت دراسة (Eker & Eker, 2019) أثر نظام الرقابة الإدارية في أداء الشركات الصناعية، وتوصلت إلى ارتفاع مستوى تطبيق الرقابة الإدارية، ووجود أثر لنظام الرقابة الإدارية في تحسين الأداء. تناولت دراسة (بشير، 2018) دور المراجعة الإدارية في رقابة وضبط الأداء المالي والإداري، وتوصلت إلى تساهم المراجعة الإدارية في رقابة الأداء من خلال ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة. سعت دراسة (مُجد، 2017) إلى بيان دور المراجعة الإدارية في رقابة وضبط الأداء المالي والإداري بشركات المساهمة العامة بولاية الخرطوم، وأثبتت دور المراجعة الإدارية في تقويم الأداء المالي والإداري. اختبرت دراسة (Travaillé and Naro, 2017) دور الرقابة الإدارية في مواجهة تحديات الأداء العام، وتوصلت إلى عدم ملائمة الأدوات الرقابية المستخدمة في عملية الرقابة على المسؤولية الاجتماعية. هدفت دراسة (سليمان، 2015) بيان دور المراجعة الإدارية في تقييم كفاءة وفاعلية الأداء في شركات القطاع العام بدولة العراق، وتوصلت إلى وجود دور للمراجعة الإدارية في تقييم كفاءة وفعالية الأداء. تناولت دراسة (Ahmed, et al, 2014) تأثير هيكل المساهمين وخصائص الشركة على الإفصاح الاختياري للشركات، وتوصلت إلى لا يوجد ارتباط بين زيادة العائد على الأصول والإفصاح الاختياري. ناقشت دراسة (Latridis, 2011) دوافع الشركات المدرجة في سوق لندن للأسواق المالية عند الإفصاح المحاسبي العالي والمنخفض الجودة، وتوصلت إلى أن الشركات التي تفصح عن معلوماتها المحاسبية بجودة عالية تحقق أرباحاً وسيولة أعلى من تلك التي تفصح عن معلوماتها المحاسبية بجودة أقل. تميزت هذه الدراسة بجمعها أربعة متغيرات في دراسة واحدة واختبار التوسيط والتعديل لفرضياتها.

2. الإطار النظري:

1.2 المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) (Accounting Disclosure):

يعرف حماد (2012: ص222) الإفصاح بوجه عام بأنه إتباع سياسة الوضوح الكامل، والشفافية في إظهار جميع الحقائق المالية العامة عند إعداد وعرض التقارير المالية للمنشأة مما يساعد متخذو القرارات، وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الأكثر لأسواق رأس المال، حيث يوجد ثلاثة أنواع من أنواع الإفصاح، وهي الإفصاح (الكافي، العادل، الكامل)، ويصنف (Hendrickson, 2009: P211) المعلومات الواجب الإفصاح عنها في مجموعتين هما: معلومات كمية (مالية) ويمكن تحديد أربع قوائم أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية، وهي الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية؛ والمعلومات غير الكمية (غير المالية) ويتم الإفصاح عنها من خلال الإيضاحات، والجداول التكميلية، بالإضافة إلى تقارير الإدارة (قرباص، 2013: ص38).

2.2 المتغير التابع: (الاستثمار الأجنبي) (Foreign Investment):

يعرف مطر (2013: ص20) الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إشباع استهلاكي مستقبلي أكبر، وبحسب (عبد المكرم، 2023: ص66) تُحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويذكر (شتات، 2014: ص42) أن الاستثمار الخارجي يعني الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشديد مباني سكنية جديدة، ومصانع جديدة، وآلات جديدة، فضلاً عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية، والسلع تامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت، ويضيف (طه، 2023: ص55) نظراً لأهمية الاستثمار فإن القرارات الاستثمارية تعتبر من أخطر القرارات الإدارية لأن آثارها تتعلق بفترة زمنية طويلة ربما تمتد إلى سنوات عدة، فهي قرارات تتعلق باستثمار أموال الآن، والحصول على عائد في المستقبل البعيد نسبياً.

3.2 المتغير الوسيط (المراجعة الإدارية) (Administrative Review):

تلعب المراجعة الإدارية دوراً هاماً في تقييم أداء المؤسسات العامة والخاصة، والتحقق من الاستغلال الأمثل لمواردها، كذلك تعمل على رفع فاعلية الأداء الإداري عن طريق تمكين الإدارة من الوصول إلى أهدافها بكفاءة، وتساعد على ترشيد إدارة المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة، من ثم ظهرت الحاجة إلى أداة جديدة مستقلة تعمل على خدمة الإدارة وتستخدم كوسيلة لقياس كفاءة وفاعلية الوظيفة الإدارية في جميع المجالات وهذه الأداة هي المراجعة الإدارية، (حماد، 2004: ص15)، وأن هدف المراجعة الإدارية هو فحص ومراقبة وتحسين وتقييم سلامة كافة عمليات المؤسسة، وبذلك عليها أن تقوم بفحص وتقييم سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في تنفيذ الواجبات والمهام المحددة، وأصبح من مهامها فحص ومراجعة كل الأنشطة سواء كانت مالية، أو إدارية، أو تشغيلية، أو تسويقية، أو بيئية، أو اجتماعية أي أن المراجعة الإدارية تهتم بتحديد المسارات الإدارية غير السليمة والتي عادةً ما تكون لها انعكاسات مالية على المؤسسة (عثمان، 2021: ص122).

3.3 الدور المُعدّل (الرقابة الإدارية) (Administrative Control):

تقوم الرقابة الإدارية بمهمة الضبط والتعديل لباقي الحلقات الإدارية الأخرى لذا يجب تنظيم عملية الرقابة بشكل يجعل منها أداة فاعلة في توجيه عمل المؤسسات والأفراد (الحبيني، 2015: ص99)، ويغطي مفهوم الرقابة الإدارية النواحي والمجالات التالية: مراجعة الخطط المختلفة وفحصها لجميع الأنشطة والبرامج التي تقوم بوضعها الوحدات الإدارية؛ وقياس عناصر الاقتصاد والكفاءة في أداء الوحدات الإدارية؛ وتقييم أداء الأنشطة والبرامج التي تتولى تنفيذها الوحدات الإدارية والأجهزة الحكومية للحكم على مستوى أدائها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف (Eker & Eker, 2019: P117)، تبرز أن أهمية الرقابة الإدارية بصفة عامة فيما تقدمه من تغذية عكسية تساعد بدورها في معالجة وتوجيه أي انحراف يطرأ على العملية الإدارية؛ بالإضافة إلى أنها تعنى بمتابعة الأداء من خلال استمرارية ملاحظة سير الأعمال ومجريات الأمور في المنظمة فهي بذلك تعد ميزان لقياس الأداء وهي وظيفة تؤثر وتتأثر بكل جانب من جوانب العملية الإدارية في المنظمة (ياسين، 2015: ص74)، (حداد واللافي، 2021: ص481).

3. الدراسة الميدانية

1.3 إجراءات الدراسة الميدانية

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بوزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية والبالغ عددهم (760) مفردة بواقع (681) مفردة من وزارة المالية والقوى العاملة، و(79) مفردة من وزارة الاستثمار والصناعة، تم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على جدول العينات لـ **Krejcie & Morgan (1970)** الذي حدد الحجم لعينة الدراسة بمجتمع يتكون من (750 - 800) بعدد مقداره (254 - 260) (**Sekaran & Bougie, 2016: P263-264**)، حيث تكونت عينة الدراسة من (209) مفردة، تم اختيارهم عبر عينة عشوائية بسيطة من والمحاسبين والمراجعين الداخليين بوزارة المالية والقوى العاملة بعدد (159)، وجميع موظفي الاستثمار بوزارة الاستثمار والصناعة والبالغ عددهم (50) موظفًا من خلال الزيارة القصيرة لتسليم استبانات الدراسة بد يد ومن ثم استرجاعها بعد أسبوعين، وبعد تناول أدبيات متغيرات الدراسة، تم تطوير إستبانة لغايات الدراسة، حيث تكونت من جزأين، تناول الجزء الأول البيانات الشخصية، أما الجزء الثاني فتناول البيانات الموضوعية، حيث اشتملت على (20) عبارة توزعت على أربعة محاور للدراسة تناول محورها الأول الإفصاح المحاسبي، أما ثاني محاورها فتناول جذب الاستثمار الأجنبي، بينما تناول محورها الثالث المراجعة الإدارية، فيما تناول محورها الرابع الرقابة الإدارية، وكما تم استخدام برنامجي (**SPSS**) و(**AMOS**) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها معامل كرونباخ ألفا، واختبار **Skewness**، والتكرارات والنسب المئوية، واختبار **T** لعينة واحدة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل المسار، واختبار الثبات الداخلي والصدق الذاتي لعبارات الاستبانة تم تقويم تماسك الاستبانة بحساب قيمة (α) لحساب معامل الثبات الداخلي والجزر التربيعي لقيمة (α) لحساب معامل الصدق الذاتي وبالرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (α) لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\alpha \geq 0.60$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية (الديب، 2012: ص211)، والجدول (1) يوضح معامل الثبات والصدق لمحاور الاستبيان (كرونباخ ألفا) لعينة الدراسة الميدانية.

الجدول 1: معاملات الثبات الداخلي والصدق الذاتي لمخاور الاستبانة (كرونباخ ألفا) لعينة الدراسة الميدانية

المتغير	المحور	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا	معامل الصدق الذاتي
المستقل	الإفصاح المحاسبي	5	0.782	0.884
التابع	الاستثمار الأجنبي	5	0.833	0.913
الوسيط	المراجعة الإدارية	5	0.704	0.839
المُعدّل	الرقابة الإدارية	5	0.707	0.841
الإستبانة ككل		20	0.870	0.933

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

اتضح من الجدول (1) أن معاملات الثبات الداخلي والصدق الذاتي تدل على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات وصدق عاليين على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، وبلغ معامل الثبات الداخلي الكلي للاستبانة (0.870) ومعامل الصدق الذاتي الكلي (0.933) ويقع في المدى بين الصفر والواحد الصحيح (العاصي (2016)؛ وريان (2013)) وهو ما يشير إلى إمكانية صدق النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها في وزارتي المالية والاستثمار بالولاية الشمالية.

كما تحقق الباحث من الصدق الظاهري للأداة بعرض القائمة في صورتها الأولية على عدد أربعة من المحكمين المختصين في العلوم الإدارية وحرص على أن يُنجز ملء الإستبانة بمحضره لتوضيح أية فقرة قد يتطلب الأمر توضيحها، مما زاد الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها، للتأكد من مدى صلاحيتها لغرض الدراسة، والتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها، وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار، ومن ثم تم إجراء التعديلات المناسبة.

وبعد أن تأكد الباحث من الصدق الظاهري، قام بتطبيقها على عينة من المجتمع المزمع إجراء الدراسة عليه بعدد (20) مفردة، واستهدفت هذه الخطوة التعرف على درجة التجانس الداخلي بين عبارات قائمة الإستبانة، باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبانة، وذلك لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات، وقد تم استخدام اختبار (Skewness) وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً وكما بالجدول رقم (2).

الجدول 2: اختبار (Skewness) لاختبار التوزيع الطبيعي لمحاوَر الإستبانة للعينة التجريبية

المتغير	المحور	عدد الفقرات	Skewness	Error	القرار الإحصائي
المستقل	الإفصاح المحاسبي	5	-0.577	+0.168	يتبع التوزيع الطبيعي
التابع	الاستثمار الأجنبي	5	-0.747	+0.168	يتبع التوزيع الطبيعي
الوسيط	المراجعة الإدارية	5	-0.819	+0.168	يتبع التوزيع الطبيعي
المُعَدِّل	الرقابة الإدارية	5	-0.595	+0.168	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

اتضح أن معامل الالتواء محصور في المدى (± 1) وقيمة الخطأ المعياري له $(+0.168)$ أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وأن محاور الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي، وأن معامل الالتواء محصور في المدى (± 1) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة، وهذا يدل على الارتباط الجيد بين متغيرات الدراسة، والذي يؤكد أن هذه المتغيرات لها القدرة على تفسير التأثير فيما بينها.

1.3 تقييم النموذج القياسي للدراسة

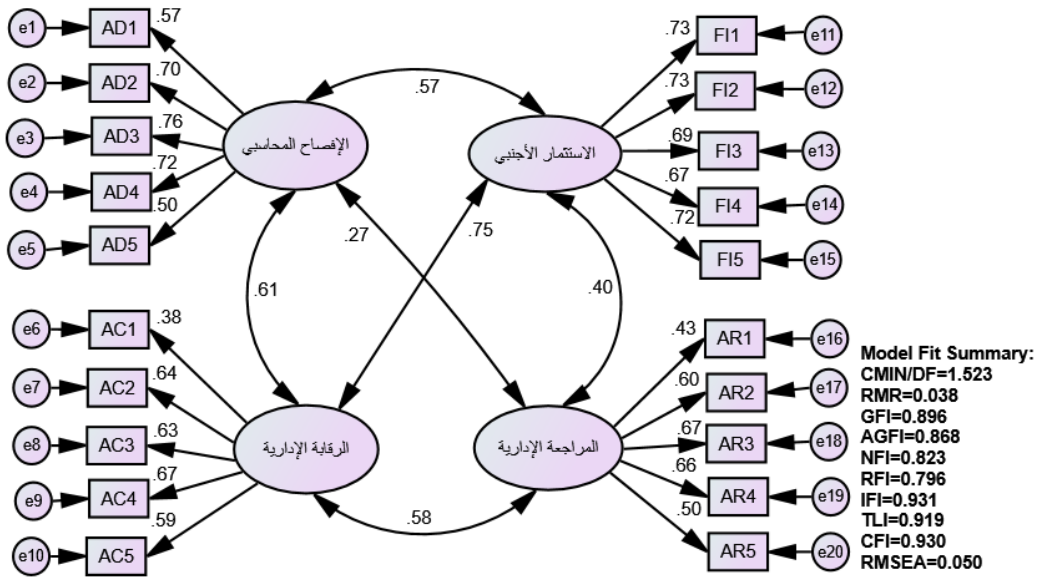
يتم استخدام تقييم نماذج قياس الدراسة للتأكد من مدى ملائمة هذه المقاييس وما تحتويه من عبارات تقيس ما تم الإعداد من أجله، وذلك من خلال التحليل العاملي التوكيدي لقياس صدق (التقارب، والتمايز) لجميع مقاييس الدراسة، ويوضح الشكل رقم (1) نتائج اختبار صدق وثبات مقاييس الدراسة من خلال معاملات الأوزان المعيارية لأبعاد كل مقياس، وكذلك معاملات الارتباط بين مقاييس الدراسة، وأيضاً مؤشرات المطابقة ودلالة جودتها كما بالجدول (3):

الجدول 3: مؤشرات المطابقة ودلالة جودتها

المؤشر	القيم المقبولة	القيم الممتازة	المؤشر	القيم المقبولة	القيم الممتازة
CMIN/DF	<5	<2	RFI	0 to 1	≤ 0.90
RMR	0.06 to 0.1	<0.06	IFI	0 to 1	≤ 0.90
GFI	0 to 1	≤ 0.90	TLI	0 to 1	≤ 0.90
AGFI	0 to 1	≤ 0.80	CFI	0 to 1	≤ 0.90
NFI	0 to 1	≤ 0.90	RMSEA	0.06 to 0.08	<0.06

Resource: (Kim, et al, 2015).

الشكل (1) التحليل العاملي التوكيدي للنموذج القياسي



المصدر: الدراسة الميدانية، 2026، دنقلا.

يتضح من الشكل رقم (2) أن الأوزان الانحدارية لأبعاد متغيرات الدراسة تدعم صدق التقارب؛ حيث أشار **Hair et al (2016)** أن الأوزان المعيارية لا بد من أن تكون أكبر من أو تساوي (0.40) لكي تدعم صدق التقارب، وقد تراوحت تلك الأوزان بين (0.38) و(0.76)، وفيما يخص مؤشرات جودة المطابقة فإن النتائج تدعم جودة هذه المؤشرات؛ حيث جاء أغلبها قريب من القيم الممتازة وضمن القيم المقبولة، الأمر الذي يشير إلى مدى تطابق النموذج النظري مع البيانات الميدانية، كما أن معاملات الارتباط التبادلية بين مقاييس الدراسة لا يتعدى (0.85)، حيث أشار **Awang et al (2015)** إلى أنه في حالة زيادة معاملات الارتباط التبادلية عن (0.85) يعد ذلك ارتباطاً تاماً وأن المقاييس تقيس نفس الشيء أي أن المقياس هو نفسه المقياس الآخر.

2.3 التحليل واختبار الفرضيات

وصف البيانات الشخصية للعينة المبحوثة من العاملين:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة من وزارة

المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية كما بالجدول رقم (4):

الجدول 4: توزيع أفراد العينة

المتغير			التكرار	%	المتغير			التكرار	%
النوع	ذكر	116	55.5	التخصص العلمي	محااسبة	75	35.9		
	أنثى	93	44.5		إدارة	59	28.2		
العمر	أقل من 30	19	9.1		اقتصاد	44	21		
	30-39	58	27.8		تقانة معلومات	25	12		
	40-49	101	27.8		لا يوجد	6	2.9		
	50-59	26	12.4	أقل من 5	24	11.5			
	60 فأكثر	5	2.4	5-10	45	21.5			
المؤهل العلمي	ثانوي	6	2.9	الخبرة العملية	11-15	55	26.3		
	جامعي	131	62.7		20-15	65	31.1		
	دراسات عليا	72	34.4		21 فأكثر	20	9.6		

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

التكرارات والنسب المئوية لمخاور الدراسة:

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 151 مفردة ونسبة 72.2% يقرون بالإفصاح عن معلومات كمية كافية في الميزانية العمومية وقائمة الدخل بالقوائم المالية المنشورة للوزارة.
2. أن أكثر من نصف العينة بعدد 130 مفردة ونسبة 62.2% يرون أنه يتم الإفصاح عن معلومات كمية في قائمة التغير في حقوق الملكية بالقوائم المالية المنشورة للوزارة.
3. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 155 مفردة ونسبة 74.2% يقرون بالإفصاح عن مبالغ فعلية في قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية المنشورة للوزارة.
4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 177 مفردة ونسبة 79.9% يؤكدون الإفصاح عن معلومات غير كمية من خلال الإيضاحات والجداول التكميلية بالقوائم المالية المنشورة للوزارة.

5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 196 مفردة ونسبة 93.8% يؤكدون أن الوزارة تقوم بالإفصاح (الكافي، العادل، التام) عن قوائمها المالية المنشورة.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 179 مفردة ونسبة 77.6% يؤكدون تصمم وزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية برامج حديثة لجذب الاستثمار الأجنبي.

2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 182 مفردة ونسبة 87.1% يؤكدون سعى وزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية لتوفير مناخ استثماري آمن لغرض زيادة عدد المستثمرين الأجانب.

3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 177 مفردة ونسبة 84.7% يؤكدون وجود فوائد تنمية من الاستثمار الأجنبي في الولاية الشمالية.

4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 168 مفردة ونسبة 80.4% يؤكدون توفر وزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية فرص استثمارية محفزة لجذب المستثمرين الأجانب.

5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 167 مفردة ونسبة 79.9% يؤكدون أن وزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية تنظم ملتقيات لمعرفة قضايا الاستثمار الأجنبي.

المحور الثالث: دراسة المراجعة الإدارية: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 179 مفردة ونسبة 85.6% يؤكدون أن قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية تضبط سلوك أداء الموارد البشرية بالوزارة.

2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 183 مفردة ونسبة 87.6% يؤكدون أن إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة لديها القدرة على اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها فور حدوثها.

3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 180 مفردة ونسبة 86.1% يؤكدون أن إدارة المراجعة الداخلية تُقيّم درجة الالتزام بالسياسات المالية والإدارية الموضوعية بالوزارة.

4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 189 مفردة ونسبة 90.4% يؤكدون أن عمليات المراجعة تُخفّض التكاليف، والمصروفات الإدارية والتشغيلية.

5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 181 مفردة ونسبة 86.6% يؤكدون أن القيادة العليا تُقيّم مستوى تنفيذ الخطط التشغيلية في الوحدات التنظيمية المختلفة بالوزارة.

المحور الرابع: الرقابة الإدارية: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 189 مفردة ونسبة 90.4% يؤكدون توضح التقارير الإدارية مستويات أداء العاملين، وطبيعة انجاز مهامهم الوظيفية.

2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 163 مفردة ونسبة 78% يؤكدون تساعد شكاوي المستثمرين الأجانب المديرين في توضيح الأخطاء التي حدثت من العاملين من أجل تجنب حدوثها في المستقبل.

3. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 154 مفردة ونسبة 73.7% يؤكدون أن هدف التفتيش في الوزارة التأكد من حسن أداء الأعمال، وسلامة الإجراءات المتبعة للتنفيذ.

4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 180 مفردة ونسبة 90.9% يؤكدون سهولة الاتصال الإداري بين القيادة والعاملين في جميع المستويات الإدارية بالوزارة.

5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 199 مفردة ونسبة 95.2% يؤكدون أن الرقابة الإدارية تساعد الوزارة في تنفيذ مهامها بأعلى كفاءة ممكنة باستخدام الموارد المتاحة.

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمُتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة الوزن النسبي لمقياس ليكرت الخماسي حسب الجدول (5):

الجدول 5: التقدير والأوزان الترجيحية والنسبية

الوزن النسبي	الوزن الترجيحي	الدلالة اللفظية	
1.8-1	1	لا أوافق بشدة	ضعيف جداً
2.6-1.81	2	لا أوافق	ضعيف
3.4-2.61	3	محايد	متوسط
4.2-3.41	4	أوافق	مرتفع
5-4.21	5	أوافق بشدة	مرتفع جداً

المصدر: (فرحان، 2025: ص38)

تم احتساب الوزن النسبي من خلال استخراج المدى بين أعلى وأدنى قيمة ($4=1-5$)، ومن ثم قسمة الناتج ($0.80=5/4$)، ثم ضبط الفئة بالواحد مضاف إليها طول الفئة.

الجدول التالي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمتغيرات الدراسة الأربعة.

الجدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمتغيرات الدراسة الأربعة

المتغير	المحور	المتوسط	الانحراف	قيمة T	Sig. T	الوزن	الترتيب
المستقل	الإفصاح المحاسبي	4.13	0.681	23.992	0.000	مرتفع	4
التابع	الاستثمار الأجنبي	4.23	0.644	27.670	0.000	مرتفع	3
الوسيط	المراجعة الإدارية	4.38	0.532	37.380	0.000	مرتفع	2
المعدل	الرقابة الإدارية	4.39	0.539	37.150	0.000	مرتفع	1

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

أظهر الجدول (6) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، وكان أعلاها لمتغير الرقابة الإدارية، يليه متغير المراجعة الإدارية، يليه متغير الاستثمار الأجنبي، وأدناها لمتغير الإفصاح المحاسبي، وجميعها بوزن نسبي مرتفع ومرتفع جداً، واتسقت ونتائج كل من (خليفة، 2025)، و(علي وعبد الحميد، 2024)، و(موسى، 2023)، و(عبد، 2020).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة دالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي:

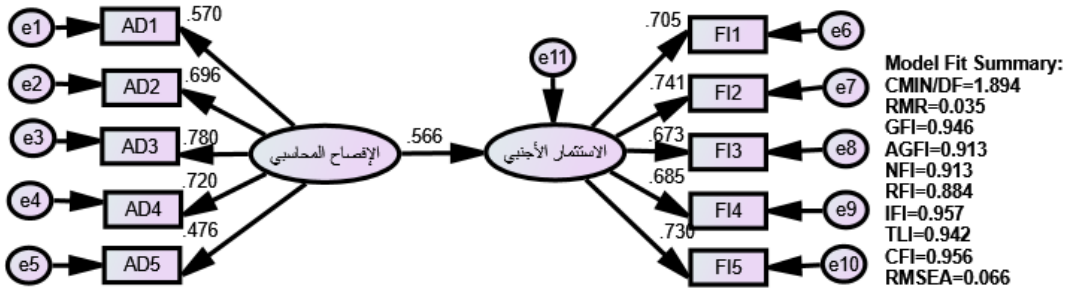
لاختبار الفرضية الأولى تم عمل نموذج بنائي للعلاقة التأثيرية المباشرة بين الإفصاح المحاسبي بعباراته الخمسة وجذب الاستثمار الأجنبي بعباراته الخمسة، كما يلي:

الجدول 7: تحليل مسار الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل التأثير	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي	الاستثمار الأجنبي	0.379	0.062	6.163	0.000
(***) دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.001)					

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

الشكل (2) النموذج البنائي لتأثير الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي



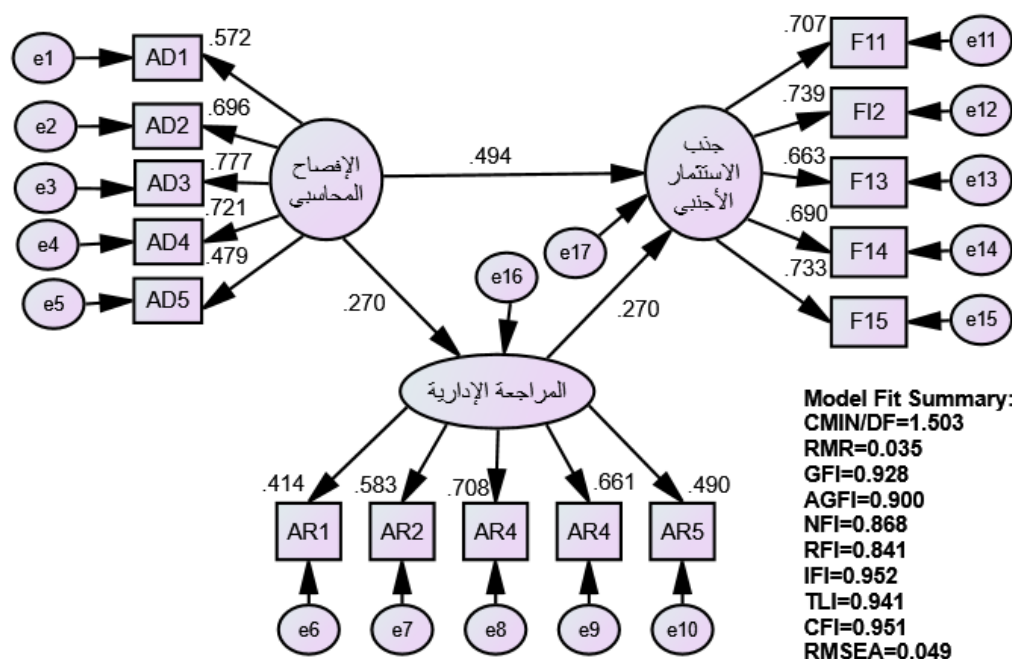
المصدر: الدراسة الميدانية، 2026، دنقلا.

وضح الجدول يتضح من الشكل (2) والجدول (7) أن جميع مؤشرات جودة المطابقة جاءت قريبة من القيمة الممتازة وضمن القيمة المقبولة، وهذا يوحي بقبول النموذج البنائي للفرضية الأولى، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث بلغت قيمة (β) غير المعيارية (0.379)، والنسبة الحرجة (C.R.) بلغت قيمتها (6.163)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وهذا يؤكد أن الأثر دال إحصائياً بدلالة اتجاه سهم المسار، وبالتالي فإن معامل تأثير الإفصاح المحاسبي المعياري بلغ (0.566)، وهذا يعني أن زيادة (100) وحدة في تطبيق الإفصاح المحاسبي فإن أثرها يسهم بزيادة (56.6) وحدة في جذب الاستثمار الأجنبي، ومما سبق تقبل الفرضية الأولى للدراسة، والتي نصت على: توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في وزارتي المالية والقوى العاملة والاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية.

الفرضية الثانية: تتوسط المراجعة الإدارية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي:

لاختبار الفرضية الثانية تم عمل نموذج هيكلي ثاني للدراسة، واستخدم الباحث نموذج المعادلة المهيكلية (SEM) من خلال برنامج (AMOS) النسخة (24)، بالإضافة إلى تطبيق اختبار (Sobel, 1986) للتحقق من معنوية توسط المتغير الوسيط، وكما هو موضح في الشكل رقم (3)، والجدول رقم (8):

الشكل (3) النموذج الهيكلي الثاني للدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية، 2026، دنقلا.

الجدول 8: نتائج تحليل المسار لبيان توسط المراجعة الإدارية

المستقل	الوسيط	التابع	B	S.E.	C.R.	Sig.	مباشر	غير مباشر	كلي
إفصاح	مراجعة	-	0.208	0.077	2.708	0.007	0.270	-	0.270
-	مراجعة	استثمار	0.406	0.136	2.978	0.003	0.270	-	0.270
إفصاح	مراجعة	استثمار	0.572	0.114	5.031	***	0.494	0.073	0.567

(***) دال إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.001)

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

يتضح من الشكل رقم (3) والجدول رقم (8) مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. أن جميع مؤشرات جودة المطابقة جاءت قريبة من القيمة الممتازة وضمن القيمة المقبولة، وهو ما

يدل على جودة النموذج البنائي الثاني للدراسة.

2. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي للإفصاح المحاسبي في المراجعة الإدارية بقوة تأثير غير معيارية (0.208) عند مستوى دلالة (0.007)، وهو ما يؤكد العلاقة بين المستقل والوسيط.
3. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي للمراجعة الإدارية في جذب الاستثمار الأجنبي بقوة تأثير غير معيارية (0.406) عند مستوى دلالة (0.003)، وهو ما يؤكد العلاقة بين الوسيط والتابع.
4. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي للإفصاح المحاسبي في الاستثمار الأجنبي بقوة تأثير غير معيارية (0.572) مستوى دلالة أقل من (0.001)، وتؤكد النتيجة صحة الفرضية الأولى للدراسة.
5. كما تبين وجود تأثير غير مباشر معنوي (0.073) للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال توسط متغير (المراجعة الإدارية).
6. إن إجمالي التأثير (المباشر وغير المباشر) للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي بلغ (0.567)، وبالتالي يتضح أن المراجعة الإدارية تتوسط العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي بشكل جزئي حيث إن كل من التأثير المباشر وغير المباشر والكللي كان معنوياً عند مستوى دلالة أقل من (0.005).
7. نتائج اختبار (Sobel): ($Z\text{-Test} = 2.003; P\text{-Value} = 0.045$)، التوسط مدعوم ومتحقق، ومما سبق يتضح صحة الفرضية الثانية للدراسة.

الفرضية الثالثة: تُعدّل الرقابة الإدارية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي:

لاختبار الفرضية الثالثة تم عمل نموذجين بنائين بين (المتغير المستقل) و(المتغير المعدّل)، و(المتغير التفاعلي الناتج من ضرب المتغير المستقل في المتغير المعدّل) و(المتغير التابع)، واستخدم الباحث نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) من خلال برنامج (AMOS V24)، بالإضافة إلى حساب حجم التأثير (Effect Size) لتحديد مقدار التأثير الذي أحدثه المتغير التفاعلي مع كل من المتغير المستقل والمتغير المعدّل في المتغير التابع (الربيعي، 2023: ص 167)، ولحساب حجم التأثير تم تطبيق المعادلة التالية:

$$f^2 = \frac{R_{AB}^2 - R_A^2}{1 - R_{AB}^2}$$

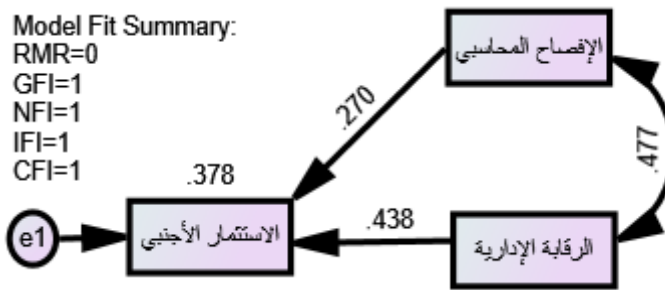
حيث أن: (f^2) = حجم التأثير؛

(R^2_{AB}) = معامل التحديد الناتج عن المسار بوجود متغير التفاعل (Interaction)؛

(R^2_A) = معامل التحديد الناتج عن المسار من دون متغير التفاعل (Interaction)،

ويعتمد تفسير نتائج حجم التأثير على قاعدة (Cohen, 1988, P413-414)، وكالآتي: إذا كان حجم التأثير (0.02) فأكثر يكون حجم التأثير صغير؛ وإذا كان حجم التأثير (0.15) فأكثر يكون حجم التأثير متوسط؛ وإذا كان حجم التأثير (0.35) فأكثر يكون حجم التأثير كبير، وتحليل المسارات الخاصة بعلاقات التأثير المباشر المتعدد بين المتغير المستقل والمتغير المعدّل على المتغير التابع موضحة في الشكل رقم (4)، والجدول رقم (9):

الشكل (4) النموذج الهيكلي الثالث للدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية، 2026، دنقلا.

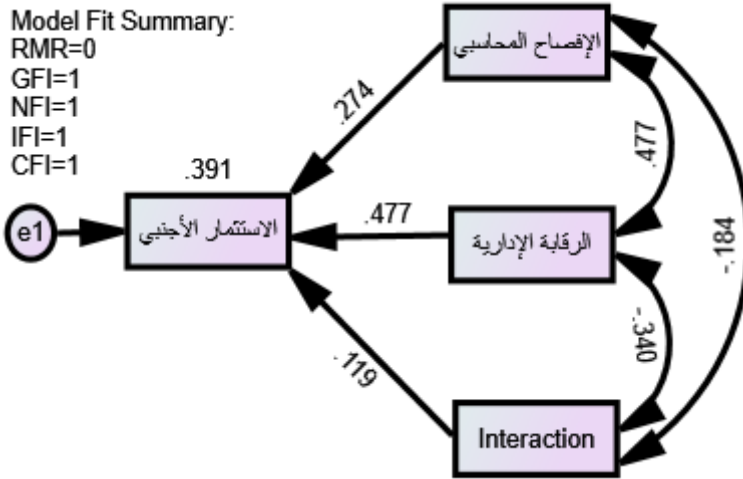
الجدول 9: الأثر المباشر، غير المعياري في النموذج الهيكلي الثالث للدراسة

مستوى المعنوية	(T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل المسار	معامل التحديد	اتجاه التأثير		
					التابع	المتغيرات المستقلة	
(***)	4.346	0.059	0.256	0.378	الاستثمار	الإفصاح المحاسبي	المستقل
(***)	7.043	0.074	0.523		الاستثمار	الرقابة الإدارية	المُعَدِّل
(***) دال إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.001)							

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

تحليل المسارات الخاصة بعلاقات التأثير المباشر المتعدد بين المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) والمتغير المعدّل (الرقابة الإدارية) ومتغير التفاعل (الإفصاح المحاسبي*الرقابة الإدارية) على المتغير التابع (جذب الاستثمار الأجنبي) موضحة في الشكل رقم (5)، والجدول رقم (10):

الشكل (5) النموذج الهيكلي الرابع للدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية، 2026، دنقلا.

الجدول 10: الأثر المباشر، غير المعياري في النموذج الهيكلي الرابع للدراسة

مستوى المعنوية	(T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل المسار	معامل التحديد	اتجاه التأثير		
					المتغيرات المستقلة	التابع	المستقل
(***)	4.444	0.058	0.259	0.391	الاستثمار	الإفصاح المحاسبي	المستقل
(***)	7.409	0.077	0.570		الاستثمار	الرقابة الإدارية	المُعَدِّل
0.039	2.067	0.031	0.063		الاستثمار	الإفصاح*الرقابة	التفاعلي
(***) دال إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.001)							

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2026.

يتضح من الشكلين (4) و(5) والجدولين (9) و(10) مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. أن جميع مؤشرات جودة المطابقة للنموذجين الهيكليين جميعها تشير إلى وجود حالة ملائمة تامة، حيث أن جميع المؤشرات كانت ذات قيم جيدة جداً، وهذا يؤكد صحة الافتراض بأن النموذجين الهيكليين الثالث والرابع ملائمين لبيانات الدراسة أي أنهما يتمتعان بجودة المطابقة التامة.
2. أن قيمة معامل التحديد للنموذج الهيكلي الثالث قد بلغت ($R^2=0.391$)، وقد بلغت في النموذج الهيكلي الرابع ($R^2=0.378$)، وهذا يدل على وجود فرق إيجابي بين النموذجين في قيمة

معامل التحديد بلغت (0.013)، وهذا الفرق يعود لدخول متغير التفاعل (**Interaction**) بين المتغير المستقل والمتغير المعدّل كمتغير ثالث في النموذج الهيكلي الرابع.

3. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي بكلا النموذجين الهيكليين الثالث والرابع للدراسة، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

4. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي للرقابة الإدارية في جذب الاستثمار الأجنبي بكلا النموذجين الهيكليين الثالث والرابع للدراسة، مما يؤكد صحة العلاقة بين المتغير المعدّل والمتغير التابع.

5. وجود تأثير مباشر إيجابي معنوي لمتغير التفاعل بين الإفصاح المحاسبي والرقابة الإدارية في جذب الاستثمار الأجنبي بقوة تأثير غير معيارية (0.063) عند مستوى دلالة (0.039).

6. وبتطبيق معادلة حجم التأثير يتبين أن مستوى التأثير الذي أدخلته الرقابة الإدارية بتفاعلها مع الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي قد بلغ (0.012)، وهو مستوى تأثير صغير حسب تصنيف (**Cohen**)، وتؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الوسيط للمراجعة الإدارية في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن الدور المعدّل للرقابة الإدارية في وزارة المالية والقوى العاملة ووزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية من وجهة نظر (المحاسبين، المراجعين الداخليين، موظفي الاستثمار) وتوصلت إلى الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التالية:

الاستنتاجات:

1. جاء مستوى متغيرات الدراسة بوزن نسبي مرتفع ومرتفع جداً، وكان ترتيبها كما يلي: الرقابة الإدارية أولاً، ثم المراجعة الإدارية، ثم الاستثمار الأجنبي، وأخيراً الإفصاح المحاسبي، واتسقت مع نتائج كلٍ من (خليفة، 2025)، و(علي وعبد الحميد، 2024)، و(موسى، 2023)، و(عبد، 2020).
2. ثمة أثر معنوي للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما توصلت إليه نتيجة (عرعراوي، 2023)، و(عبد، 2020) في وجود تأثير للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية.

3. تتوسط المراجعة الإدارية جزئياً علاقة الإفصاح المحاسبي بجذب الاستثمار الأجنبي، حيث إن كل من التأثير المباشر وغير المباشر والإجمالي كان معنوياً، فعندما يرتفع مستوى الإفصاح المحاسبي يرتفع مستوى جذب الاستثمار الأجنبي وذلك في حالة وجود المراجعة الإدارية؛ الأمر الذي يدل على أن المراجعة الإدارية زادت من تأثير الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي في وزارتي المالية والاستثمار، ولم يتم استكشاف التأثير الوسيط للمراجعة الإدارية علي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمار الأجنبي من قبل الدراسات السابقة - وذلك في حدود اطلاع الباحث -.
4. تُعَدّل الرقابة الإدارية علاقة الإفصاح المحاسبي بجذب الاستثمار الأجنبي، ففي ظل ارتفاع مستوى الرقابة الإدارية فإن زيادة تطبيق الإفصاح المحاسبي ستؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي، ولم يتم استكشاف التأثير التفاعلي للرقابة الإدارية مع الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي من قبل الدراسات السابقة - وذلك في حدود اطلاع الباحث -.

التوصيات والمقترحات:

1. التأكيد على أهمية توافر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية لوزارتي المالية والاستثمار، وإيضاحاتها المتممة بالشكل الذي يساعد المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره الاستثماري.
2. ضرورة قيام الإدارتين العامتين للحسابات والمراجعة الداخلية بوزارة المالية والقوى العاملة بالولاية الشمالية بتوعية المحاسبين والمراجعين الداخليين بأهمية الرقابة الإدارية والمراجعة الإدارية.
3. أن تعزز وزارة الاستثمار والصناعة بالولاية الشمالية جذب الاستثمار الأجنبي، ويكون ذلك بتصميم برامج حديثة جاذبة، وتوفير فرص استثمارية محفزة، وتنظيم ملتقيات لمعرفة قضايا الاستثمار الأجنبي.
4. كما يقترح الباحث إجراء مزيد من الدراسات التي تبين التفاعلات بين المتغيرات المستقلة والوسيلة والمعدلة التابعة لحقول العلوم الإدارية الأخرى.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. الحبيني، علي، (2015)، الرقابة الإدارية، ط3، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

2. حماد، طارق عبد العال، (2004)، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. حماد، طارق عبد العال، (2012)، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4. الديب، علي السيد، (2012)، الإحصاء: المبادئ النظرية وتطبيقاتها العملية، الزعيم للخدمات المكتبية، مصر.
5. ريان، عادل ريان مُحمّد، (2013)، بحوث التسويق: المبادئ والقياس والطرق، مطبعة الصفا والمروة، مصر.
6. العاصي، شريف أحمد شريف، (2016)، مناهج البحث العلمي في مجال الأعمال، دار النهضة العربية، مصر.
7. قرباص، رسمية، (2013)، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
8. مطر، مُحمّد، (2013)، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط 6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المقالات:

9. حداد، أسيل نبيه رشدي، واللافي، خالد خلف، (2021)، أثر الرقابة الإدارية في أداء العاملين: الدور المُعدّل لإدارة الاحتواء العالي في دائرة الجمارك الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 10(3)، الصفحات (474-497).
10. حمزة، محي الدين، (2007)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 23(1)، الصفحات (119-141).
11. عرعراوي، أنور عطا، (2023)، الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 11(7)، الصفحات (102-115).
12. علي، مشاعر حسين خليفة، وعبد الحميد، محمود عبد المعطي هاشم، (2024)، أثر نظم عمل الأداء العالي في مواجهة تحديات المنافسة ودور الرقابة الإدارية كمتغير مُعدّل في الجهاز المصري بمحلية دنقلا بالولاية الشمالية بالسودان، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 8(3)، الصفحات (19-34).

13. فرحان، عبد الله ثابت، (2025)، أثر الرشاقة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة التنظيمية: دراسة تطبيقية على الجامعات الأهلية اليمنية في أمانة العاصمة، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، اليمن، 3(5)، الصفحات (27-49).

14. موسى، الوليد مصطفى إبراهيم، (2023)، أثر الإفصاح المحاسبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (بالتطبيق على فروع الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (16)، الصفحات (132-171).

15. موسى، الوليد مصطفى إبراهيم، ومُحمَّد سعيد، ياسر مُحمَّد سعيد عبد المجيد، وعبد الحميد، محمود عبد المعطي هاشم، (2023)، الدور المعدِّل والوسيط للرقابة الإدارية وتقليل الصراع المعرفي في العلاقة بين الأداء العالي للموارد البشرية والأهداف الاستراتيجية في وزارة التربية والتوجيه بالولاية الشمالية، مجلة كلية التربية العلمية، العدد (4)، الصفحات (123-180).

16. ياسين، إسراء، (2015)، فاعلية الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، مجلة جامعة غزة، 7 (12)، الصفحات (72-89).

الأنطروحات:

17. بشير، يعقوب آدم إبراهيم، (2018)، دور المراجعة الإدارية في رقابة وضبط الأداء المالي والإداري بشركات المساهمة العامة بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.

18. خليفة، مجدي شاكر عبد الحي، (2025)، المراجعة الإدارية والرقابة المالية ودورها في تحسين الأداء الحكومي - بالتطبيق على وزارة المالية والقوى العاملة بالولاية الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.

19. الربيعي، مُحمَّد طارق جاسم، (2023)، تأثير السلوك الاستراتيجي في جودة الخدمة المصرفية: الدور التفاعلي للليقظة الاستراتيجية - دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية في مصرف الرافدين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.

20. سليمان، مجيد، (2015)، دور المراجعة الإدارية في تقييم كفاءة وفعالية الأداء في شركات القطاع العام بدولة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، القاهرة، مصر.

21. شتات، تامر سمير أحمد، (2014)، أثر الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الاستثماري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
22. طه، عبد العزيز سليمان عبد الرحمن، (2023)، أثر التوجه التسويقي على جذب الاستثمار - دراسة حالة مفوضية الاستثمار بالولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.
23. عبد المكرم، ميرفت عبد الرزاق، (2023)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولاية الشمالية - بالتطبيق على وزارة الاستثمار والصناعة - الولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.
24. عبده، وسام خالد مرتضي، (2020)، أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية بأفرع المصارف العاملة بمدينة دنقلا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.
25. عثمان، أميمة محمد، (2021)، أثر المراجعة الإدارية في تقويم فعالية الأداء المالي والإداري في المصارف السودانية بالتطبيق على أفرع المصارف العاملة بمدينة دنقلا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.
26. محمد، معاذ، (2017)، دور المراجع الداخلي في اكتشاف الغش والتلاعب في المال العام وكيفية الحد منه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، دنقلا، السودان.

المراجع الأجنبية:

27. Ahmed, I, et al, (2014), Impact of Shareholder Structure on Voluntary Disclosure in Malaysian Companies, An International Journal, 9(1), Pages (142-152).
28. Awang, Z., Afthanorhan, A., & Asri, M. A. M., (2015), Parametric and non Parametric Approach in Structural Equation Modeling (SEM): The Application of Bootstrapping. Modern Applied Science, 9(9), Pages (58-76).
29. Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences (2nd Edition), Hillsdale, NJ : Lawrence Erlbaum Associates, Publishers.

- 30.Eker, M. & Eker, S., (2019), Exploring the Relationship between Environmental Uncertainty, Business Strategy and Management Control System on Firm Performance. *Business and Economics Research Journal*,10(1), Pages (115-129),
- 31.Jauch, H.; Jon, R. & Diamong, G., (2020), The Role of Administrative Control in Improving Institutional Performance: Insurance Sector Companies: A Case Study, *Eurasian Journal of Business and Economics*, 4(2), Pages (43-62).
- 32.Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M., (2016), *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*. Sage Publications, New York, United States of America.
- 33.Hendrickson, S., (2009), *Accounting Theory*, Third Edition, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc.
- 34.Krejcie, R. V., & Morgan, D. W., (1970), Determining Sample Size for Research Activities. *Educational & Psychological Measurement*, 30(3), Pages (607-610).
- 35.Kim, S., Sturman, E. & Kim, E. S. (2015). *Structural Equation Modeling: Principles, Processes and Practices*, In: K. D. Strang (Ed.), *The Palgrave Handbook of Research Design in Business and Management*, Pages (153-172).
- 36.Latridis. G. M., (2011), Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism, *International Review of Financial Analysis*, 20(2), Pages (88-102).
- 37.Sekaran, Uma & Bougie R., (2016), *Research Method for Business,,* John Wiley & Sons, United States of America.
- 38.Sobel, M. E. (1986), Some New Results on Indirect Effects and their Standard Errors in Covariance Structure Models, In S. Leichardt (Ed.), *Sociological Methodology*, San Francisco: Jossey-Bass, Pages (159-186).
- 39.Travaillé, D. & Naro, G., (2017), Management Control Facing the Challenges of Overall Performance: A Study Carried out with Management Controllers. *Society and Business Review*, 12(2), Pages (175-199).